الأمم المتحدة

A/62/83–E/2007/67

Distr.: General
21 May 2007
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثانية والستون
البند ٧٣ من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ٢٠٠٧
جنيف، ٢ -٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٧
البند ٥ من جدول الأعمال المؤقت**
المساعدة الاقتصادية الخاصة والمساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية في حالات الكوارث

تعزيز الإغاثة في حالات الطوارئ والإصلاح والتعمير والتعافي والوقاية في أعقاب الكارثة الناجمة عن أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي

تقرير الأمين العام***

موجز

بعد مرور عامين ونصف على وقوع كارثة أمواج تسونامي التي عصفت بالمحيط الهندي في عام ٢٠٠٤، تشهد المنطقة المتضررة تحسنا ملحوظا في جميع أرجائها: فالسكان المتضررون يعيشون في منازل أنشئت حديثا والأطفال عادوا إلى مدارسهم والمستشفيات في طور إعادة البناء والتصليح. بيد أن الحالة، وإن نمَّت عن تقدم ملموس في جهود التعمير المادي، لا تزال تكتنفها تحديات معقدة جمَّة فيما تتواصل جهود التعافي من الكارثة في جميع أنحاء المنطقة. ويواجه كل بلد من البلدان المتضررة تحديات مختلفة، مما يجعل معالم ذلك التقدم متفاوتة من بلد إلى آخر؛ لكن ثمة حقيقة قائمة في كل هذه البلدان هي أن فرادى الأسر المعيشية والاقتصادات الأوسع نطاقا التي تعتمد عليها تلك الأسر ستحتاج إلى سنوات عديدة لكي تتعافى من أعتى الكوارث الناجمة عن خطر طبيعي في التاريخ المدون.

* A/62/50.

** E/2007/100.

*** تأخر تقديم التقرير بسبب الحاجة إلى استكمال البيانات (حتى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧) وإلى إجراء المزيد من المشاورات الفنية والموضوعية.

190607 180607 07-35210 (A)

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – مقدمة	١-٢	٣
ثانيا – الأثر الناجم عن كارثة أمواج تسونامي والتقدم المحرز في مجال جهود الإغاثة	٣-٦٠	٣
ثالثا – حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ٢٠٠٦	٦١-٨٥	١٩
ألف – التنسيق في مرحلتي تقديم المساعدات الإنسانية والتعافي	٦١-٦٥	١٩
الهياكل الميدانية المكرسة لإدارة عملية التعافي	٦١-٦٥	١٩
باء – نماذج مختلفة للمؤسسات الحكومية المعنية بالمسائل الإنسانية والتعافي	٦٦-٦٨	٢٠
١ – الإصلاح المتواصل لمؤسسات التعافي	٦٦-٦٧	٢٠
٢ – تقييم الأضرار والاحتياجات	٦٨	٢١
جيم – الشفافية والمساءلة إزاء الجهات المانحة بما في ذلك التتبع والإبلاغ الماليان والرصد والتقييم وقياس التقدم المحرز	٦٩-٨٠	٢٢
١ – الدعم المقدم إلى قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية	٧٥	٢٤
٢ – تقديم الدعم إلى نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي	٧٦-٧٩	٢٤
٣ – إتاحة المعلومات عن المساءلة للمجتمع المدني	٨٠	٢٥
دال – الحد من المخاطر، والإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وإدراج الوقاية في التخطيط الإنمائي	٨١-٨٥	٢٥

أولا – مقدمة

١ – في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، أدى زلزال بلغت قوته ٩ درجات على مقياس ريختر وضرب الساحل الغربي لشمال سومطرة إلى حدوث أمواج تسونامي عاتية أصابت ١٢ بلدا وأودت بحياة ٩٨٣ ١٨٦ شخصا. وشُرد مئات الآلاف من السكان وتضرر من الكارثة أكثر من ٣ ملايين شخص منهم ١,٤ مليون فقدوا مصادر رزقهم. وقد كانت المجتمعات الساحلية الريفية الأكثر تأثرا من أمواج تسونامي، وكان الكثير منها أصلا فقيرا ومعرضا للضرر ولا يملك خيارات واسعة من سبل كسب الرزق. وكانت أشد البلدان معاناة من وطأة الكارثة وأكثرها تضررا منها إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف والهند. كما تضررت أيضا جمهورية تترانيا المتحدة وسيشيل والصومال وماليزيا وميانمار.

٢ – وقد أُعد هذا التقرير في إطار متابعة قرار الجمعية العامة ٣٢/٦١ ، وهو يوفر استعراضا عاما موجزا للتقدم المحرز في إندونيسيا وتايلند وسري لانكا وملديف والهند، وللتحديات التي تلوح في الأفق. ويركز التقرير أساسا على جهود التعافي من الكارثة المبذولة في القطاعات الرئيسية (الإسكان، والصحة، والتعليم، وتوفير مصادر الرزق)، وعلى التنسيق في مرحلتي تقديم المساعدة الإنسانية والتعافي، ونماذج المؤسسات الحكومية للمساعدة الإنسانية والتعافي، والشفافية والمساءلة إزاء المانحين فضلا عن الحد من الأخطار، والإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وإدماج الوقاية في التخطيط الإنمائي. ولا مجال للادعاء بأن التقرير يشمل العمل الميداني، ليس من حيث التقدم المحرز، علما بأن البلدان الخمسة كافة شهدت تقدما كبيرا، وليس من حيث التحديات التي سيظل على الجهات الفاعلة المعنية بالتعافي من الكارثة التصدي لها.

ثانيا – الأثر الناجم عن كارثة أمواج تسونامي والتقدم المحرز في مجال جهود الإغاثة

٣ – في إطار الجهود المبذولة لتجاوز الكارثة، خطا كل من الشركاء المعنيين بالتعافي من آثار كارثة تسونامي والمجتمعات المحلية خطوات هائلة نحو الإنعاش والتعمير. وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، بات التقدم المحرز في جميع أنحاء البلدان الخمسة الأكثر تضررا واضحا للعيان حيث تم بناء أو تصليح قرابة ١٥٠ ٠٠٠ منزل، وإنشاء أو تصليح ما يقرب من ١ ٠٠٠ مدرسة، وتشييد نحو ٤٣٠ مركزا صحيا. إضافة إلى ذلك، وفَّت البلدان المتضررة بالوعد الذي قطعته على نفسها بإعادة البناء على نحو أفضل في مناطق شتى حيث يجري تشييد منازل أكثر أمنا،

وتُبذل الجهود لتحسين مرافق التعليم والصحة، وتُتخذ خطوات هامة على الطريق نحو الحد من أخطار الكوارث.

٤ - وقد تحقق جزء كبير من هذا التقدم في مواجهة عقبات جسيمة منها على سبيل المثال العوائق اللوجستية، والقيود الإدارية، والقدرات المتدنية، والتحديات التي تواجه جهود التنسيق، وارتفاع معدل التضخم، واندلاع الصراع من جديد في سري لانكا. وفي عام ٢٠٠٧ وما بعد، ستواجه عملية التعافي من الكارثة حصتها من تلك التحديات وغيرها التي ستتراوح بين عوائق تشغيلية تتعلق على سبيل المثال بالإسراع بوتيرة التقدم المحرز في مجال بناء المنازل الدائمة، ومسائل تتصل بالسياسات مثل الشواغل المتعلقة بكفالة تحقيق العدالة في عملية تقديم المساعدة.

٥ - ولا تزال الوكالات الرائدة تواجه تحديا يتمثل في كيفية الربط بين مختلف عمليات التعافي الجارية ومنها ضمن أمور أخرى عديدة عمليات تقييم الاحتياجات والحصول على المعلومات ذات الأهمية الحاسمة وبناء قدرات الحكومات المحلية. وكانت نظم عديدة تتعلق بكارثة تسونامي تقوم، بدلا من توفير معلومات ذات أهمية حاسمة، بتقديم بيانات عن مدخلات لم تمتد إليها يد التحليل و لم يُعد ربطها بتقييمات الاحتياجات الجارية. إضافة إلى ذلك، كانت نظم التخطيط، التي تعتمدها العديد من الوكالات المنفذة في البلدان الأكثر تضررا من أمواج تسونامي، ولا تزال مستندة إلى التقييمات الأولية للاحتياجات والالتزامات الأصلية التي تعود إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، وذلك رغم حدوث تغير كبير جدا في الاحتياجات في قطاعات عديدة.

الهند

٦ - ضربت أمواج تسونامي الساحل الجنوبي للهند على طول مسافة تفوق ١ ٤٠٠ ميل، وأودت الكارثة بحياة ١٢ ٤٠٥ أشخاص في نحو ١ ٠٨٩ قرية، وتضرر من جرائها ما يقارب مليوني شخص. واضطر ٦٥٠ ٠٠٠ شخص تقريبا إلى الانتقال إلى أماكن أكثر أمانا بعد وقوع تلك الكارثة. وكانت ولاية تاميل نادو أكثر الولايات تضررا، تليها جزيرتا أندامان ونيكوبار (بلغت الخسائر في الأرواح ٣ ٥١٣ شخصا). وقدرت الاحتياجات الكلية بمبلغ ٢,١ بليون دولار. وتشير التقديرات في كافة المناطق المتأثرة بالكارثة إلى أن ثلث السكان المتضررين ينتمون إلى فئات تعاني تقليديا من الحرمان والتهميش الاجتماعي، مثل الداليت وأفراد القبائل.

٧ - وثمة ١٦٩ ٧٥٣ مترلا في المناطق الهندية المتضررة بحاجة إلى التصليح أو الترميم، وقد جرى حتى الآن إعادة بناء ٢٧ ٨٤٥ مترلا. وفي مستهل عام ٢٠٠٧، أعلنت حكومة

ولايـــة تاميـل نـادو أن هنـاك منـازل إضـافية عـددها ٥٠ ٠٠٠ مـترل، تقـع علـى بعـد ١ ٠٠٠ متر من الساحل أو ضمن نطاق ٢٠٠ متر من المياه النائية المعرضة للضرر من جراء الكوارث، سيُعاد بناؤها بطريقة تكفل مقاومتها للأخطار.

٨ - وانصبت جهود الإصلاح في قطاع التعليم على إعادة بناء ٣٦٠ مدرسة ابتدائية وثانوية دُمرت أو لحق بها الضرر من جراء الكارثة. ويجري في المناطق المتضررة تعميم مجموعات تعليمية جيدة النوعية تشمل مناهج دراسية جديدة ومواد للمدرسين وأثاث ولوازم مدرسية جديدة وذلك بغية تعزيز التعليم وفرص الحصول عليه. وتم تدريب المدرسين كـــي يتـــسنى لهـــم اســـتخدام المجموعـــات التعليميـــة الجيـــدة النوعيـــة بنجـــاح. وفي نيسان/أبريل ٢٠٠٧، بلغ إجمالي المستفيدين من تلك المبادرة في ولاية تاميل نادو ٥٨٨ ١٣٨ طفلا و٤٧٢ ٣ مدرسا .

٩ - ولحق ضرر كبير أيضا بالهياكل الأساسية للخدمات الصحية. وإضافة إلى أنشطة تعمير تلك المرافق وتوفير اللوازم الطبية، توجد عدة مبادرات أخرى جارية تهدف إلى تحسين نوعية الرعاية الصحية ومعالجة المسائل الصحية الناشئة في المرحلة التي تبعت وقوع الكارثة. وتنطوي إحدى المبادرات التي توشك على الاكتمال على تدريب العاملين في مجال الصحة في جميع أنحاء الولايات والمقاطعات المتضررة على إدارة متكاملة لأمراض المواليد والأطفال.

١٠ - ويستلزم وقع الصدمات الذي خلفته كارثة أمواج تسونامي في أذهان ضحاياها تقديم الدعم النفساني الذي يهدف إلى مساعدة السكان على العودة إلى حياة ''طبيعية'' في أسرع وقت ممكن. وتحقيقا لتلك الغاية، جرى وضع نهج مجتمعي يتم بمقتضاه تدريب أشخاص يعيشون في تلك المجتمعات ليكونوا أخصائيين على مستوى المجتمعات المحلية. وقام هؤلاء الأخصائيون بتقديم الدعم في شكل إسداء المشورة، ووفروا المساعدة فيما يتعلق بالاحتياجات الاجتماعية، وأحالوا أفراد يحتاجون إلى المزيد من الرعاية إلى النظام الصحي. وقد قام هؤلاء الأخصائيون الذين تلقوا التدريب والبالغ عددهم ١٣ ٠٠٠ بتقديم المساعدة إلى عدد من السكان إجماليه ٢٧٥ ٠٠٠ شخص.

١١ - ويسجل في الهند أعلى معدلات تفشي الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في الولايات المتضررة من كارثة أمواج تسونامي. وتقوم الأمم المتحدة في هذا السياق بتنفيذ مشاريع في المقاطعات المتضررة من الكارثة بالاشتراك مع أصحاب المصلحة الرئيسيين. وتلبي تلك المشاريع الاحتياجات الفورية للمتضررين، لا سيما النساء والفتيات والفتيان المعرضون لخطر الاتجار بهم علاوة على الناجين من عمليات الاتجار بالبشر. وجرى تعزيز ١ ٠٠٠ لجنة من لجان الدفاع الأهلية بالقرى وتوعية أعضائها بعمليات الاتجار بالبشر وخطر

الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز عن طريق برامج للتوعية في هذا المجال. وفي إطار ''برنامج كارثة أمواج تسونامي للشباب خارج المدارس''، تلقى عدد من المثقِفين الأقران إجماليه ٢٣٣ ٤ مثقِفا التدريب بشأن الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. كما نجحت جمعية مكافحة الإيدز بولاية تاميل نادو في الوصول إلى ٠٠٠ ٩٥ امرأة حامل عن طريق تقديم خدمات منع انتقال الإصابة من الأم إلى الطفل.

١٢ - وركزت جهود استعادة سبل الرزق على استئناف الأنشطة الاقتصادية التي كانت تنفذ قبل وقوع الكارثة وتوفير مصادر بديلة لكسب العيش. ويتلقى المستفيدون التدريب المهني ويُقدم إليهم الدعم لإنشاء المشاريع الصغيرة. ويجري إيجاد فرص للعمل براتب وللعمل الحر لما يزيد على ٠٠٠ ٥ من الشباب والنساء والفئات المحرومة.

١٣ - وتعد إدارة أخطار الكوارث جزءا لا يتجزأ من جهود التعمير والإصلاح في الولايات الهندية المتضررة من كارثة أمواج تسونامي. وتبذل الجهود للربط بين الأنشطة المنتظمة والمستدامة لإدارة أخطار الكوارث التي تنفذ على مستوى المقاطعات والولايات وعلى الصعيد الوطني. وتشمل تلك الجهود وضع خرائط للمناطق المعرضة للأخطار والتخطيط لإدارة السواحل، وإنشاء الملاجئ للاحتماء من الأعاصير، وبناء المساكن المقاومة لأخطار الأعاصير والفيضانات، وتعزيز القدرات على الإنذار المبكر لدى الحكومات والمجتمعات المحلية. وقد تلقى حتى الآن ٥٦٠ ٢ من أفراد الأفرقة المجتمعية للإنذار المبكر التدريب على كيفية نشر إشارات الإنذار المبكر.

١٤ - ويشكل دعم السياسات وتنسيقها، وهو من مجالات التركيز التي يُعنى بها إطار الأمم المتحدة للتعافي من الكوارث، آلية لبناء القدرات من أجل تحسين التنسيق وتبادل المعلومات بين أصحاب المصلحة على شتى المستويات بشأن جميع عمليات الإغاثة والإصلاح والتعافي في أعقاب كارثة أمواج تسونامي. وكان إنشاء مركز للتنسيق وتوفير المعلومات على مستوى الولاية في تاميل نادو، مع وجود شبكة من المراكز على صعيد المقاطعات، عاملا أساسيا في تعزيز الشراكات بين الحكومة ومنظمات المجتمع المدني في مجال تنسيق المعونة.

١٥ - وقد ترتب على كارثة أمواج تسونامي عواقب غير مسبوقة تضررت من جرائها النظم الإيكولوجية الطبيعية الهشة الموجودة على طول السواحل وفي الجزر الواقعة بالمنطقة. واعتمدت الأمم المتحدة نهجا من مرحلتين لدراسة تلك المسألة في سياق التنمية السريعة للسواحل والاحتياجات المتزايدة من الموارد والآليات التشريعية المتغيرة مع استحداث أنشطة متوسطة وطويلة الأجل تهدف إلى ضمان أمن واستدامة البيئة الساحلية ومنافعها على المدى الطويل.

١٦ - ويسَّرت الأمم المتحدة إجراء استعراض منتصف المدة لعملية التعافي من كارثة أمواج تسونامي في ولاية تاميل نادو، وهي الولاية الهندية الأكثر تضررا من تلك الكارثة كما ورد أعلاه. وتم في إطار عملية ''الوقوف على الحالة'' تحليل التقدم المحرز في ١٢ من قطاعات التعافي من الكارثة، وتحليل المسائل ذات الصلة بتلك القطاعات والدروس المستفادة منها، بما في ذلك المسألة الشاملة لعدة قطاعات التي تتمثل في العدالة الاجتماعية. وتمخض الاستعراض عن تقرير أصدرته الحكومة يبين التوصيات ومجالات المساءلة في المرحلة المقبلة من عملية التعافي من الكارثة، وسوف تركز تلك المرحلة بشكل أكبر على البرامج الطويلة الأجل في مجالات من قبيل استعادة مصادر الرزق وإدارة أخطار الكوارث. وستتخذ أيضا خطوات هامة في المقاطعات المتضررة من الكارثة من أجل تعزيز الاستدامة البيئية وتوطيد الحكم المحلي والتنمية القائمة على الحقوق.

إندونيسيا

١٧ - إن التدمير الذي حدث في نفس الوقت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ من جراء الزلزال وأمواج تسونامي وكذلك الزلزال الذي لحقه ضاربا جزيرة نياس في آذار/مارس ٢٠٠٧ كان هائلا. إذ قتل من جراء الكوارث ما يزيد عن ٠٠٠ ١٣٠ شخص وما زال ٠٠٠ ٣٧ شخص في عداد المفقودين. وقد تأثرت من ذلك أسباب المعيشة لما لا يقل عن ٠٠٠ ٥٠٠ شخص.

١٨ - أما الاحتياجات من التمويل لتغطية عملية التعافي في أتشيه ونياس على المدى الطويل عموماً، فقد بلغت الآن ٨ بليون دولار. ويشمل هذا المبلغ ١,٢ بليون دولار يتصل بالتضخم و ١,٩ بليون دولار لتغطية الاحتياجات التقديرية لإعادة البناء بصورة أفضل في آتشيه ونياس. ووصل إجمالي المبلغ الذي تم التعهد به حتى اليوم ٨ بليون دولار، خصص منه بالفعل ٥,٩ بلايين دولار لمشاريع محددة. وحتى نهاية ٢٠٠٦، بلغت المصروفات ٢,٢ بليون دولار، بمتوسط إنفاق قدره ١٠٠ مليون دولار شهرياً للعام ذاته.

١٩ - وتابعت الأمم المتحدة وشركائها أنشطتها الرئيسية التي تركز على ما يلي: (أ) دعم وكالة الإنعاش والتعمير من أجل آتشيه ونياس والحكومات المحلية من خلال تقوية قدراتها على إدارة وتنسيق أنشطة التعافي باستخدام آليات تنسيق على مختلف المستويات الإدارية، وبالتحديد، دعماً لأقلمة عملية التعافي والتعمير، و (ب) تقديم دعم تنسيقي لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمعات المحلية القائمة على التعافي في آتشيه ونياس، وخصوصاً عن طريق فريق إدارة أمن المناطق، وفريق الأمم المتحدة، واللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات، ومجموعات مستخدمي الخدمات المشتركة. ووضعت اللمسات الأخيرة على إطار الأمم المتحدة للتعافي

من أجل آتشيه ونياس في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ويخضع حاليا لمزيد من التنقيحات ليعكس أولويات الحكومة الجديدة في آتشيه.

٢٠ - ونظرا إلى حاجة إندونيسيا إلى إنشاء ٠٠٠ ١٢٠ مترل دائم جديد وتصليح ٠٠٠ ٨٥ مترل إضافي، فإن قطاع الإسكان مثَل التحدي الأكبر في إندونيسيا. وبما أن النصف الأول من عام ٢٠٠٦ شهد نقل أكثر من ٠٠٠ ٦٥ شخص من المشردين داخلياً من الخيام إلى ٠٠٠ ١٢ مأوى مؤقت، فقد طرأ تحسن كبير جدا على الظروف المعيشية لأكثر من عشرات الآلاف من الأشخاص الذين كانوا ينتظرون مساكن دائمة. ومع نهاية شباط/ فبراير ٢٠٠٧، وصل عدد المساكن المنشأة من مواد من خارج الميزانية إلى ٣٠٦ ٥٤ مساكن، أي ما يمثل ٥٠ في المائة تقريبا من الهدف المحدد وهو إنشاء ٠٠٠ ١٢٠ مسكن.

٢١ - وفي مجال الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم والصحة، والمياه والمرافق الصحية، تركز العمل على التعمير المادي وعلى تحسين النوعية في آن واحد. وكان أثر الكارثة على قطاع التعليم بالغاً حيث قتل ٥٠٠ ٢ مدرس ودمر أو تضرر ما يقارب ٠٠٠ ٢ مدرسة. وحتى اليوم، شيد ٣٧٩ مرفقا مؤقتا وأعيد بناء أو ترميم ٦٢٣ مدرسة، بما في ذلك مرافق جديدة للمياه والمرافق الصحية للمدارس. وفي آتشيه، جرى تدريب ١٠٠ ٥ مدرس، وفي نياس حصل حوالي ٣٠٠ مدرس على تدريب.

٢٢ - أما فيما يتعلق بقطاع الصحة الذي شهد تضرر أو تدمير ١٢٢ مبنى، فقد أعيد بناء أو ترميم ٣٠٥ مرافق صحية، بما في ذلك ثلاثة مستشفيات ومواقع صحية تابعة لها، ومراكز صحية في آتشيه و ١٩ مركزاً إضافياً في نياس. وتتجاوز الأرقام المتصلة بعمليات التعمير عدد المرافق الصحية التي تأثرت بالكارثة إذ أن العديد من المراكز الصحية التي تضررت خلال الحرب في آتشيه أدرجت بالفعل في قائمة المرافق التي تحتاج إلى التعمير. وبالإضافة للتعمير، ثمة حاجة مستمرة لتوفير اللوازم الطبية والموظفين المهرة للعمل في هذه المرافق الجديدة. وتوفر وكالة الإنعاش والتعمير فرص التدريب والتعليم من أجل تطوير القدرات وتقديم الخدمات الصحية.

٢٣ - وكدليل على التقدم المحرز في الحد من المخاطر المحتمل أن تنشأ عن الكوارث، جرى حتى اليوم توفير حماية ساحلية على طول ما يفوق ٣٣ كيلومترا من خلال إنشاء حواجز بحرية مثلا، وإنشاء حواجز للمياه المالحة على مسافة تفوق ٢٤ كيلومترا. ومع ذلك هناك بعض القلق بشأن نوعية البناء وبشأن تعمير بعض المجتمعات المحلية القريبة جداً من الساحل.

ومن ناحية أخرى، فإن زيادة توعية أفراد المجتمعات المحلية وتحسين مناطق اللاجئين سيساهمان في تعزيز أمان المجتمعات المحلية.

٢٤ - ولقد كان لكارثة تسونامي وقعا هائلاً على أسباب معيشة الناس. فبالإضافة لحقيقة أن قطاع الإنتاج تكبد خسائر بقيمة ١,٢ بليون دولار من جراء الأضرار، فإن ١٠٠ ٠٠٠ من أصحاب المشاريع الصغيرة خسروا مصدر رزقهم، وفُقد ٧١٧ ٤ زورقا، ودمر ٢٠ ٠٠٠ هكتار من بحيرات الأسماك، وشرد ٦٠ ٠٠٠ مزارع، وتضرر حوالي ٧٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية. وهناك مظاهر جلية لاستعادة أسباب المعيشة، فأكثر من ثلثي القوة العاملة من الذكور عادت إلى عملها في المناطق الريفية والحضرية على حد سواء. وبالإضافة لذلك، فقد جرى توزيع ٤٢٠ ٤ زورقا، وتم إصلاح ٨٠٠ ٦ هكتار من بحيرات الأسماك، وأكثر من ٥٠ ٠٠٠ هكتار من الأراضي الزراعية، وقدمت مساعدة نقدية لما يزيد عن ٧٠٠ ١ طفل منفصلين عن أهلهم/غير مصحوبين ولمن يقدم لهم الرعاية بغية تعزيز القدرة الاقتصادية للأسر الحاضنة.

٢٥ - ولربما اعتبار عملية السلام في آتشيه أهم مثال على إعادة البناء بطريقة أفضل. ففي منتصف كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦ نظمت في آتشيه انتخابات على مستوى الأقاليم والمناطق للمرة الأولى على الإطلاق، ويبدو أن السلام بات أكثر فأكثر أمراً لا رجعة عنه في هذه المقاطعة التي شهدت صراعات لسنوات طويلة.

٢٦ - وتشكل عملية الحد من أخطار الكوارث تحدياً هاما آخر حيث يجب إدماج إدارة الكوارث بصورة تامة في أنشطة كافة الشركاء في عملية التعمير. وفي قطاعي التعليم والصحة، ينبغي في السنوات المقبلة إيلاء اهتمام أكبر بتحسين النوعية وتقوية القدرات المحلية. وما زالت آتشيه أيضا تواجه تحديات في مسألة توليد أسباب المعيشة والتخطيط لذلك على المديين القصير والطويل.

٢٧ - وقد أصرت الحكومة على استحداث آليات تشاركية واسعة في عملية إيصال المعونة. وأجريت أبحاث بشأن الرصد وتقيم الآثار أثبتت بأنه كلما جرى الإسراع باعتماد النهج المجتمعي كلما تحسنت نوعية عملية التعافي واستدامة المجتمعات المحلية وكلما ارتفع مستوى الرضا في المجتمعات المحلية.

٢٨ - وأخيرا، في الوقت الذي تبدأ فيه وكالة الإنعاش والتعمير التخطيط لإسناد المسؤولية إلى الحكومة المحلية والخروج من آتشيه ونياس في ٢٠٠٩، سيبدأ أيضاً جميع الشركاء في عملية التعمير بالتفكير بالخطوات الانتقالية في برامجهم. ويدل هذا على الحاجة إلى ضمان التركيز بشكل مبكر على الاستراتيجيات الانتقالية في عام ٢٠٠٧ ويسلط الضوء على أهمية

المحافظة على التزام رفيع المستوى بالتعمير وإعادة البناء بشكل أفضل وهو ما تميزت به الجهود التي بذلت حتى اليوم.

ملديف

٢٩ - غمرت أمواج تسونامي كل الجزر الـ ١٩٩ المأهولة بالسكان في ملديف باستثناء ٩ منها، في حين أصيبت ٥٣ جزيرة منها بأضرار جسيمة. وفقد ٠٠٠ ١٥ شخص منازلهم، كما تضرر ثلث السكان — أي ٠٠٠ ١٠٠ شخص تقريبا — نتيجة لفقدان منازلهم وسبل كسب رزقهم والضرر الذي لحق بالهياكل الأساسية. وقد تمت الآن التغطية الكاملة للاحتياجات الإجمالية المقدرة للتعافي البالغة ٣٩٣,٣ مليون دولار من التعهدات القائمة، مع أنه ما زالت هناك أوجه نقص في قطاعات معينة، حيث توجد قطاعات ممولة تمويلا ناقصا وأخرى ممولة تمويلا مفرطا لأن توفير التمويل لا يتطابق دائما مع الاحتياجات المطلوبة. وجرى إنفاق مبلغ إجماليه ١٤١ مليون دولار بحلول نهاية عام ٢٠٠٦. وقد تضررت بشدة أعمدة النشاط الاقتصادي عقب كارثة تسونامي — وهي السياحة وصيد الأسماك والزراعة. ومن خلال المساعدة المقدمة من أجل استعادة سبل الرزق التي تأثرت بكارثة تسونامي، تلقى ٨٢ في المائة من قوارب الصيد المتضررة معونة اتصلت بتصليح القوارب ومعدات الصيد كما تلقت منح نقدية. وجرى تقديم الدعم لقطاع الزراعة في شكل مساعدة غوثية قدمت إلى ٠٠٠ ٦ أسرة، وتلقت نساء من ٢٦ جزيرة منحا نقدية ومساعدة لاستبدال الأدوات المستخدمة لإدرار الدخل.

٣٠ - ويجري الآن التخفيف من حدة الأثر الشديد الذي أحدثته أمواج تسونامي على الاقتصادي — حيث انخفض الناتج الإجمالي المحلي بمقدار ٥ في المائة في البداية — وذلك بصورة أساسية بسبب ازدياد الإيرادات من السياحة والتعمير. وقد تعافت صناعة السياحة تماما عقب جهود مكثفة بذلتها الحكومة. وكانت الأرقام المتصلة بالسياح القادمين في نيسان/أبريل أعلى ما سُجل منها على الإطلاق. وكان العدد الإجمالي للسياح القادمين في عام ٢٠٠٦ قريبا جدا من مستوياته قبل كارثة تسونامي. وساهم الازدهار في السياحة ومصائد الأسماك (حيث كانت كمية الصيد في عام ٢٠٠٥ أعلى كمية جرى تسجيلها) في نمو استثنائي مسقط في الناتج الإجمالي المحلي بنسبة ١٨ في المائة في عام ٢٠٠٦. ومن المتوقع أن يستقر النمو في عام ٢٠٠٧ عند مستوياته قبل كارثة تسونامي مسجلا نسبة ٧ في المائة. ومن بين السكان المشردين داخليا وعددهم ٦٦٠ ١٠ شخصا، يعيش حوالي ٠٠٠ ٦ منهم في مآوى مؤقتة، بينما يعيش الباقون مع أسر. وقد أحرز تقدم في تعمير المساكن الدائمة. وكان ما يقرب من ٠٠٠ ٦ منزل يحتاج إلى التصليح، بينما يحتاج ٠٠٠ ٣ منزل إلى إعادة

البناء. ومن بين ذلك، جرى بحلول نهاية عام ٢٠٠٦ تصليح ما يزيد على ١ ١٠٠ منزل توجد في ٨٣ جزيرة، بينما ما زالت تجري تصليحات في ٢ ٥٠٠ منزل آخر؛ وقد أعيد بناء ١٥٨ منزلا بينما ما زال ١ ١٦١ منزلا آخر قيد الإنشاء. وكان اقتناء الأراضي وتخصيصها، وطرح المناقصات واختيار الشركاء، والمهام اللوجستية والوصول إلى بعض الجزر، تشكل جميعها تحديات تواجه تعمير المساكن الدائمة. ورغم ذلك، فإن المساكن الدائمة الجديدة هي مثال أساسي للمجهود الذي تبذله الحكومة لإعادة البناء على نحو أفضل[(١)].

٣١ - وقد ركز العمل في القطاع الصحي على التعمير واستبدال الهياكل المادية الأساسية والمعدات. ويجري العمل على بناء ثلاثة مستشفيات في جزر مرجانية ومستشفى إقليمي واحد؛ كما اكتمل بناء ٦ من الـ ١٢ مركزا صحيا التي كان مخططا لها، بينما العمل ما زال جاريا في ٤ مراكز أخرى. وسيجري إصلاح أو تعمير ما يصل مجموعه إلى ٣٠ موقعا صحيا، انتهى العمل في ٢٤ موقعا منها. ومن المرجح أن تصبح جميع المواقع والمراكز الصحية جاهزة للعمل بحلول نهاية عام ٢٠٠٧.

٣٢ - وبحلول نهاية عام ٢٠٠٦، سيجري تحسين أو إعادة بناء ٢٠ من المدارس الدائمة الـ ٨٧ و ٥ من المدارس التحضيرية الـ ٢٠ التي كان مخططا لها. ويجري حاليا أيضا بذل الجهود لتحسين نوعية التعليم. فقد وفر التدريب لما يزيد عن ٤٠٠ مدرس في مجال التعليم/التعلم الذي يركز على الأطفال. كما يجري التخطيط لإتاحة استخدام الإنترنت في ٢٤ من المراكز المرجعية للمعلمين.

٣٣ - وكان الضرر الذي لحق بصناعة صيد الأسماك طفيفا نسبيا، وقد جرت تلبية أهداف التعافي. وتركز الجهود في الوقت الحالي على التنمية الطويلة الأمد، التي تشمل تفصيل اللوائح والمبادئ التوجيهية الملائمة للصناعة، والاستثمار الرأسمالي، والدعم التقني للتنويع، وتوفير التدريب للعاملين في مجال الصيد التجاري. أما في القطاع الزراعي، فقد استفاد ما يربو على ٦ ٠٠٠ مزارع مما يناهز ١,٤ مليون دولار في شكل منح نقدية.

٣٤ - وقد قام المركز الوطني لإدارة الكوارث، الذي جرى تحويله إلى مؤسسة دائمة في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، بوضع خطة وطنية لإدارة الكوارث. وتقوم الحكومة بتنفيذ برنامج الجزر الآمنة، الذي يهدف إلى نقل سكان بعض الجزر إلى سبع جزر تعتبر أكثر أمانا، أو إنشاء مناطق آمنة للمجتمعات المحلية المعزولة في جزر نائية. وتركز السياسات على إقامة

(١) ينشر الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر تقارير تصدر مرتين كل عام عن التقدم المحرز على صعيد الاتحاد بأكمله، وتتضمن كلا من البيانات البرنامجية والمالية، وكذلك سردا لجوانب النجاح التي تحققت في العمليات الجارية والتحديات المصادفة. وتتوفر تلك التقارير على الموقع www.ifrc.org/tsunami.

إطار بيئي استراتيجي لما بعد كارثة تسونامي، وتعمل مؤسسات الأمم المتحدة مع الحكومة على تطبيق مبدأ إعادة البناء بصورة أفضل.

٣٥ - وتشمل الإنجازات الرئيسية لمشروع تنسيق المعونة ما يلي: (أ) إنشاء قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية لتعقب الموارد الخارجية ورصدها؛ (ب) إجراء تحليل لهياكل تنسيق المعونة القائمة في الوقت الحاضر؛ (ج) تقديم توصيات إلى الهيئة التنسيقية الرئيسية التابعة للحكومة (لجنة تنسيق إدارة المعونة)؛ (د) إقامة منتدى شراكات ملديف الذي يجمع بين المجتمعين الدولي والوطني لمناقشة القضايا الإنمائية؛ (هـ) تقديم إسهامات في وضع الخطة الإنمائية الوطنية السابعة وإجراء استعراضات للاحتياجات المالية من أجل الخطة الوطنية للتعافي والتعمير؛ (و) توسيع نطاق دور قاعدة بيانات المساعدة الإنمائية كأداة للتعافي من كارثة تسونامي بحيث يشمل توفير بيانات عن جميع المساعدات الإنمائية (القروض والمنح).

٣٦ - ومع أن عملية التعافي تسير في مسارها الصحيح، فما زالت توجد تحديات هامة عدة. وتظل زيادة وتيرة بناء المساكن أولوية حاسمة الأهمية لعام ٢٠٠٧، مما سيتطلب معالجة القيود اللوجستية، وصغر سوق العمل، وتصاعد تكاليف البناء. ويمثل تعمير المرافئ تحديا هاما آخر يشمل الحاجة إلى تأمين التمويل لضمان إنشاء الـ ٥٠ مرفأ ذات الأولوية العالية التي تحتاج إلى إصلاح. وإن تنفيذ برنامج الجزر الآمنة لم يحرز سوى تقدم قليل حتى الآن، حيث تواجه الحكومة والمجتمعات المحلية أوجه التعقيد التي تنطوي عليها عملية نقل المجتمعات المحلية وتجميعها في جزر مرجانية مختلفة.

٣٧ - وأخيرا، كان الإصلاح السياسي هدفا رئيسيا من حيث إعادة البناء بصورة أفضل في ملديف. وقد شرعت الحكومة في عملية إصلاح شاملة للإدارة العامة في أوائل عام ٢٠٠٥، وما زالت تلك العملية تواجه تحديات جدية. وستتطلب التزاما من جانب كل من الحكومة والمعارضة بقبول حل سياسي توفيقي وإجراء حوار سياسي، كما ستحتاج إلى رصد ومشاركة عن كثب من جانب أصدقاء ملديف في عام ٢٠٠٧ وما بعد.

سري لانكا

٣٨ - اجتاحت كارثة تسونامي أكثر من ثلثي ساحل سري لانكا وأودت بحياة ما يربو على ٣٥ ٠٠٠ شخص. وقُدرت احتياجات سري لانكا المالية بـ ٢,١٥ بليون دولار. وتم التعهد بتوفير ما إجماليه ٢,٩٩ بليون دولار للتعمير، وقد أُنفق ١,٠٩٥ بليون دولار من هذا المبلغ بنهاية عام ٢٠٠٦.

٣٩ - وانتهجت سري لانكا نهجا مختلفا لتعمير المساكن. فإن معظم المحتاجين إلى منازل جديدة يحصلون على منح نقدية لإعادة بناء منازلهم؛ أما بقية المحتاجين، فتقوم الجهات المانحة أو الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أو المنظمات غير الحكومية أو جهات أخرى بإعادة بناء منازلهم. وثمة ما إجماليه ٠٦٩ ١١٤ منزلا بحاجة إلى إعادة بناء أو تصليح. ويجري إعادة بناء ما مجموعه ١٨٤ ٧٩ وحدة (٨٢٣ ٣٩ منها وحدات متضررة تماما و ٣٦١ ٣٨ وحدة متضررة جزئيا)، مما يمثل ٥٩ في المائة من المجموع. ويتصل حوالي الثلث من إجمالي الاحتياجات من المساكن بما يعرف بالمنطقة العازلة، وهي المنطقة القريبة من الساحل التي تحظر الحكومة بناء المنازل فيها لأسباب تتعلق بالسلامة. ويحق لسكان المنطقة العازلة الاستفادة من خطة بناء الجهات المانحة للمنازل التي توفر لهم الأرض ومنزل تبنيه إحدى الوكالات المنفذة. وبنهاية عام ٢٠٠٦، كان ما إجماليه ٥٣١ ٤٦ منزلا قد تم بناؤه في إطار تلك المبادرة، وكان ٦٥٣ ٣٢ منزلا قيد الإنشاء.

٤٠ - وقد تسببت كارثة تسونامي في فقدان نحو ٠٠٠ ١٥٠ شخص لسبل كسب عيشهم، وكان نصفهم يعمل في قطاع مصائد الأسماك، و ٤٥ في المائة في قطاع الخدمات (كالتجارة والسياحة على سبيل المثال)، وخمسة في المائة في القطاع الزراعي. وقد فقد نحو ٨٠ في المائة من جميع المتضررين مصدر دخلهم الرئيسي بينما فقد ٩٠ في المائة أصولهم الإنتاجية. وقد طبقت برامج توفير سبل العيش أساليب تقديم المنح النقدية، ودفع النقود نظير العمل، وإحلال الأصول، وإتاحة سبل الوصول إلى رأس المال من خلال التمويل البالغ الصغر. وفي قطاع مصائد الأسماك، عاد معظم الصيادين إلى البحر، وتبلغ كمية صيد الأسماك الآن في بعض المناطق ٧٠ في المائة مقارنة بمستواها قبل كارثة تسونامي. وقد تم تصليح جميع قوارب الصيد التي كانت قد أضيرت، وتم إحلال ٧٤١ ١٩ قاربا، وهو ما يمثل ٩٥ في المائة من إجمالي عدد القوارب التي دُمرت، مقارنة بنسبة ٢١ في المائة فقط من إجمالي عدد القوارب المستخدمة في رحلات الصيد الممتدة لعدة أيام. وفي القطاع السياحي، قام مُلاّك ٩٠ في المائة من الفنادق المتضررة من جراء كارثة تسونامي بإصلاح ممتلكاتهم من خلال خطة للإقراض يدعمها المصرف المركزي.

٤١ - وفي القطاع الصحي، انصبّ التركيز بشكل رئيسي على تعمير المرافق الصحية المتضررة. وفي حين دمّر أو أضير في الكارثة ١٠٢ من المرافق الصحية، فإن الحكومة حددت هدفا تمثل في إعادة بناء أو تصليح ٢٤٣ مرفقا، ويشمل ذلك بعض المرافق التي تحتاج إلى التحسين مع أنها لم تتضرر من جراء كارثة تسونامي. وكان العمل في ٥٥ مرفقا قد أُنجز بحلول كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وكنتيجة مباشرة لكارثة تسونامي، دُمرت أو أضيرت ١٨٣ مدرسة، وأضيرت ٤٤٤ مدرسة إضافية من جراء استخدامها كمراكز رعاية

للمشردين داخليا. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، كان العمل في ١٨ من المدارس الـ ١٨٣ قد أنجز، وكان ١٠٥ منها قيد الإنشاء. وتمكنت الحكومة من توفير التمويل اللازم لتصليح ما يجاوز بالكاد نصف المدارس التي استخدمت لإيواء المشردين داخليا. وكان العمل في ٣٨ من تلك المدارس قد أُنجز بنهاية عام ٢٠٠٦، في حين كان العمل لا يزال جاريا في ١٥٢ مدرسة.

٤٢ - وكان المجلس الوطني لإدارة الكوارث قد أنشئ بموجب قانون سري لانكا لإدارة الكوارث، الذي تم سنّه في أيار/مايو ٢٠٠٥، ليكون الهيئة الرئيسية المعنية بإدارة الكوارث. وعلاوة على تنفيذ القانون، شُرع في أوائل عام ٢٠٠٦ في إعداد وثيقة خارطة الطريق نحو سري لانكا أسلم، وهي مخطط لأنشطة إدارة الكوارث يغطي فترة عشر سنوات. وتم تثقيف المجتمعات المحلية حول ما ينبغي أن تفعله عند وقوع الكوارث، وشاركت المجتمعات المحلية في عمليات تدريب للتصدي لحالات الطوارئ، كما يجري أيضا إعداد خرائط للمواقع الخطرة وإجراء تقييمات للمخاطر على مستوى المجتمعات المحلية.

٤٣ - وإن أضخم تحد تواجهه عملية التعافي هو الصراع المدني الدائر. فقد أدّى تصاعد العنف على مدى العام الماضي إلى حدوث انتكاسات شديدة فيما يتعلق بجهود التعمير في شمال البلد وشرقه، في حين تستمر أعمال التعمير في الجنوب على قدم وساق بوجه عام. كما أن الصراع أثر على أسباب معيشة حوالي ٢,٥ مليون شخص وأعاق تعافي الاقتصاد في المناطق المتضررة في الشمال والشرق من جراء كارثة تسونامي.

٤٤ - ومثّلت الشواغل الأمنية عراقيل تشغيلية كبرى في طائفة من القطاعات، إذ أصبح من الصعب، بل من المستحيل في بعض الحالات، أن يقوم الشركاء الدوليون في مجال تقديم المعونة بنقل الإمدادات إلى الشمال والشرق والاضطلاع بالأعمال في تلك الأنحاء. وبشكل خاص، مثّلت القيود المفروضة على نقل بعض مواد البناء، كالأسمنت والحديد الصلب، وكذا صعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتضررة من جراء كارثة تسونامي، عائقا لجهود التعافي في تلك المناطق. وبالنسبة للبرامج التي تقودها الجهات المانحة، ثمة ضرورة مستمرة لتحديد الأرض الملائمة لبناء المنازل الجديدة، وتظل الجهود الرامية لتلبية الحاجة إلى وضع قوائم دقيقة وكاملة للمنتفعين تتسبب في حدوث تأخيرات، وقد نتج عن ذلك في بعض الحالات، بعض الإجحاف في توزيع المنازل. وسجلت الحكومة رسميا ١٣٥ من المجتمعات المحلية، التي تقوم بدور مجلس التنمية المجتمعية، ككيانات قانونية. وقد ترسّخ هذا النهج القائم على المجتمعات المحلية ويجري الآن نقله وتطبيقه في المناطق المتأثرة بالصراعات كلبنة في تعزيز عمليتي السلام والمصالحة.

٤٥ - وفي القطاع الصحي، تشمل التحديات الحاجة إلى البدء في تنفيذ مشاريع بناء ضخمة، وبناء قدرات العاملين في مجال الرعاية الصحية وقدرات المجتمعات المحلية، وتحسين آليات التنسيق على الصعيد المحلي. أما بالنسبة للتعليم، فقد حدث تباطؤ كبير في إحراز تقدم وفي رصد البرامج في الشمال والشرق نظرا للوضع الأمني، كما لا تزال هناك فجوات في التمويل. وبينما أُحرز تقدم في إعادة إنشاء الهياكل الأساسية الضخمة كالطرق والجسور والسكك الحديدية والموانئ والمرافئ وإمدادات المياه والكهرباء، يظل هناك تحديات منها الصعوبات التي تعترض المشتريات واللوجستيات، وتزايد تكاليف مواد البناء، وعدم وجود عدد كاف من المقاولين المهرة، ومشاكل التنسيق. بالإضافة إلى ذلك، إن القيود المفروضة على حركة المدنيين والمركبات التابعة للأمم المتحدة وللمنظمات غير الحكومية في بعض المناطق الشمالية أدت إلى نقص في العقاقير في المستشفيات والمستوصفات المحلية.

٤٦ - وسيكون من المهم الحفاظ على الزخم في مجال الحد من خطر الكوارث، وبالأخص فيما يتعلق بكفالة التمويل الكافي والتنفيذ المناسب للمشاريع المتوخاة على مدى فترة ١٠ أعوام في وثيقة خارطة الطريق. وثمة حاجة إلى التركيز على بناء قدرات الوكالات التي تعمل على الصعيد الوطني وغيرها من الجهات القائمة بالإدارة، وتعميم جهود الحد من خطر الكوارث في عمل جميع الوزارات والإدارات التنفيذية المعنية، وكذلك تعزيز آليات التنسيق بين جميع العناصر الفاعلة العاملة في هذا القطاع.

٤٧ - وفي قطاع صيد الأسماك، ثمة قلق مستمر بشأن الإفراط في الإمداد بقوارب اليوم الواحد الصغيرة، مما يسبب نقصا في اليد العاملة ومشاكل تتعلق بالقدرة الاستيعابية للمرافئ، وكذا الاحتياج إلى قوارب الرحلات الممتدة لعدة أيام والتي عادة ما تصيد نحو ثلث الإمداد بالأسماك. وتعاني عملية إحلال تلك القوارب وإصلاحها إلى الآن من نقص في التمويل. وفي مضمار السياحة، أثّر استمرار انخفاض معدل قدوم السياح بقدر أكبر على صغار منظمي الرحلات الذين يواجهون صعوبات مالية جسيمة. وقد تفاقمت الصعوبات التي يواجهها القطاع السياحي بشدة نتيجة تصاعد الصراع الذي تسبب في انخفاض كبير في أعداد السياح منذ منتصف عام ٢٠٠٦. وفي الشمال والشرق على وجه الخصوص، ثمة طلب مستمر على برامج المنح النقدية والنقد نظير العمل.

٤٨ - وتقدم مؤسسات الأمم المتحدة المساعدة في مجال تعميم مسألة الحد من المخاطر في التخطيط الإنمائي على الصعيد المحلي من خلال رسم صورة عامة للمخاطر، أي رسم خريطة المخاطر التي تحدق بالبلد تُحدّد عليها المناطق الضعيفة التحصين ضد التهديدات من قبيل كارثة تسونامي، والانهيارات الأرضية، والفيضانات، والأعاصير، والجفاف، وهو ما ينبغي

مراعاته عند تخطيط التدخلات الإنمائية. وتُعزز القدرات الوطنية في هذا القطاع من خلال تقديم المساعدة إلى مركز إدارة المخاطر، وإنشاء مركز لعمليات الطوارئ وإنشاء أنظمة شاملة للإنذار المبكر في مجموعة مختارة من المناطق الضعيفة التحصين. وفيما يتعلق بتقديم المساعدة في مجال وضع السياسات، قامت مؤسسات الأمم المتحدة بدور محوري في دعم مداولات اللجنة البرلمانية المصغرة المعنية بالكوارث الطبيعية وما تلاها من وضع واعتماد قانون لإدارة الكوارث.

٤٩ - ونفذت نسبة كبيرة من مشاريع توفير سبل كسب العيش ومشاريع الإسكان من خلال منظمات المجتمعات المحلية. ولبناء قدرات تلك المؤسسات في مجال العمل الإنمائي في المستقبل، قام مشروع ''Strong Places'' بمساعدة ما يربو على ٧٠٠ من منظمات المجتمعات المحلية على تنمية مهاراتها وتطوير هياكلها التنظيمية لكي تقوم كل منها بدور أكثر تكافؤا في عملية التنمية كل في منطقتها، وهو إرث باق إلى ما بعد عملية التعافي من كارثة تسونامي.

تايلند

٥٠ - تأثر مئات الآلاف من الأشخاص بكارثة تسونامي في تايلند. فقد لقي أكثر من ٢٠٠ ٨ شخص حتفهم ولحقت أضرار بالغة بـ ٤٠٠ قرية صيد على طول ساحل أندامان، وفقد عشرات الآلاف من العاملين في قطاعي مصائد الأسماك والسياحة سبل كسب عيشهم. كما أدت كارثة تسونامي إلى إلحاق أضرارا بالبيئة، حيث أضيرت بشدة المتنزهات البحرية والساحلية الوطنية، ودُمرت الشعاب المرجانية، وتضررت الأراضي الزراعية من جراء تسرب المياه المالحة إليها.

٥١ - وقد دُمر أو أضير ما إجماليه ٨٠٦ ٤ منازل. وطلب أصحاب ١١٠ ٤ من هذه المنازل دعم من الحكومة التي ستقوم بدورها ببناء ٥٥٨ ٣ منزلا وستوفر الدعم النقدي لتصليح ٥٢٢ منزلا آخر. وفي تموز/يوليه ٢٠٠٦، كان العمل في ٩٨٣ ٢ من تلك المنازل قد أُنجز وكان ٥٧٥ منها قيد الإنشاء.

٥٢ - كما أُحرز تقدم هام في مجالات أخرى وساهم برنامج الوزن المكثف الذي اضطلعت به الحكومة في أن يحد بنسبة تتراوح بين ٥ و ٦ في المائة من معدل سوء التغذية بين الأطفال في المقاطعات الست المتضررة من جراء كارثة تسونامي. وقد دُمرت ٥ مدارس وأُضيرت ١٩ مدرسة إضافية، وقد تم إحلال أو تصليح جميع هذه المدارس عدا واحدة ضمن مدة العامين المحددة، في حين لا تزال المدرسة المتبقية قيد الإنشاء. وقد اضطُلع كذلك بجهود في قطاع التعليم بهدف تحسين نوعية المرافق التي تنتفع بها الفئات المهمّشة. ويتم من خلال مبادرة جديدة إمداد المدارس بمياه الشرب المأمونة وتزويدها بالمراحيض في مقاطعات كرابي

وساتون وترانغ، وهي أفقر مجتمعات الأقليات العرقية والمهاجرين. وقد دُمر أو أضير ما إجماليه ٤٨ مرفقا صحيا، وتم تصليح أو إعادة بناء ٤٠ منها. وفي صناعة مصائد الأسماك، تم توفير ٤٨٠ ٤ قارب صيد جديد.

٥٣ - وركّزت الحكومة أيضا على تسوية النزاعات على الأراضي، والتي تتعلّق في الأساس بفقدان مجتمعات محلية أراضيها إذ أنها لم تكن تحتفظ بالملكية الرسمية للأراضي التي عاشت عليها لأجيال عديدة. وفي تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، كانت اللجنة الفرعية التابعة للحكومة والمعنية بتسوية مسائل حقوق الأراضي المتعلقة بكارثة تسونامي قد قامت بتسوية ما يربو على ٦٠ من النزاعات على الأراضي الـ ١٠٠ الهامة التي تقدمت بها المجتمعات المحلية المتضررة بكارثة تسونامي.

٥٤ - وتعمل الحكومة حاليا على تعزيز التأهب للكوارث على الصعيد المحلي وعلى إنشاء نظام وطني للإنذار المبكر بأمواج تسونامي. وقد تم إلى الآن تدريب ٤٢٥ من موظفي المقاطعات والحكومات المحلية على العمليات الأساسية للتصدي لحالات الطوارئ وإدارة الأزمات وتقييم الأضرار/الاحتياجات. وشرع في البرنامج المجتمعي لإدارة مخاطر الكوارث والتأهب لها في ست مجتمعات محلية على أساس تجريبي، ويسعى هذا المشروع إلى تعزيز القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث والتخطيط والتأهب للكوارث وإعداد خرائط تتصل بالمخاطر وإنشاء مآوى في المجتمعات المحلية ولجان للتصدي للطوارئ على صعيد المجتمعات المحلية وأفرقة للبحث والإنقاذ ووضع خطط للحد من المخاطر على نطاق المجتمعات المحلية والأُسر المعيشية.

٥٥ - والعديد من التحديات التي ستواجهها تايلند في العمل على التعافي من كارثة تسونامي في المستقبل هي تحديات عامة طويلة الأجل، وقد وضعت لها الحكومة استراتيجيات وسياسات جديدة. وما زالت الفئات الضعيفة التحصين تمثل مصدر قلق خاص، ولا سيما مجتمعات غجر البحر التي تقتات على الصيد والتي تعرضت بشكل خاص لضرر بالغ من جراء كارثة تسونامي. وسيستمر تراكم الديون إلى جانب ارتفاع أسعار النفط (الذي يؤثر على مشغلي القوارب) في التأثير سلبا على تعافيها. وسيكون من المهم أن تتواصل الجهود الرامية إلى كفالة حقوق الأراضي لتلك المجموعات.

٥٦ - وسيكون استمرار مشاركة الحكومة المحلية في جهود التعافي الجارية أمرا حاسما، إذ أن المؤسسات الحكومية المحلية في وضع يتيح لها بشكل أفضل تنظيم مشاركة المجتمعات المحلية على النحو اللازم لكفالة أن تلبي النواتج فعلا احتياجات الأسر المعيشية المتضررة.

٥٧ - وفي حزيران/يونيه ٢٠٠٦، قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بالاقتران بشركة كوكا كولا ومؤسسة الأمم المتحدة، بافتتاح مشروع ''العمل مع المجتمعات على تلبية الاحتياجات من المياه والمرافق الصحية بشكل مستدام'' حيث اختيرت أربع قرى لتنفذ فيها عملية تنمية الموارد المائية. كما ساعد البرنامج الإنمائي على حشد التمويل من مرفق البيئة العالمية ومن البرنامج المشترك بين بلدان الجنوب لاستحداث مشروع لإدارة الغابات الساحلية وورشة لتصليح القوارب تدار على مستوى المجتمعات المحلية. وبالإضافة إلى ما يبذل من جهود إغاثة وتنمية في إطار هذا المشروع، فإنه يسهل أيضا تسوية مشاكل النزاع على الأراضي من خلال التدخل من منظور حماية حقوق الإنسان.

جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل والصومال وماليزيا وميانمار

٥٨ - كانت أمواج تسونامي هائلة من حيث قوتها التدميرية ونطاقها الجغرافي الواسع حيث وصلت الأمواج إلى مناطق وسكان على بعد ٠٠٠ ٤ ميل من مركز الزلزال السطحي. وبالإضافة إلى البلدان الخمسة الأكثر تضررا، شهدت جمهورية تنزانيا المتحدة وسيشيل والصومال وماليزيا وميانمار درجات متفاوتة من الدمار.

٥٩ - وكانت كارثة تسونامي أخطر كارثة في تاريخ ماليزيا، إذ تسببت في مقتل ٦٩ شخصا وتدمير منازل ٠٠٠ ٨ شخص يعيش العديد منهم في مجتمعات محلية فقيرة تقتات على الصيد أو إلحاق الضرر بها. وفي ميانمار، بلغ عدد القتلى المعلن عنه رسميا ٦١ قتيلا، وتضررت بصورة مباشرة أو غير مباشرة ٢٠٠ قرية وما يتراوح بين ٠٠٠ ١٠ و ٠٠٠ ١٢ شخص على طول الساحل الجنوبي. وألحقت كارثة تسونامي أضرارا بالمنازل والبنى التحتية في سيشيل، حيث قتل شخصان وشُردت ٩٥٠ أسرة. وفيما يتعلق بالصومال، حدثت كارثة تسونامي عندما بدأ ينتهي الجفاف مباشرة وفيما كانت سبل كسب العيش قد بدأت في التعافي من الفيضانات السريعة والأمطار الثلجية والتدهور البيئي. وقتل ما مجموعه ٢٨٩ شخصا، واحتاج ٠٠٠ ٤٤ شخص إلى مساعدات إنسانية طارئة. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أودت كارثة تسونامي بحياة ١٢ شخصا.

٦٠ - وفي الصومال، أدى تشييد المدارس إلى تسجيل أعلى معدلات التحاق بالمدارس في السنوات الـ ١٥ الماضية. وفي ماليزيا، إن أفضل الممارسات المستخلصة من التدخلات في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق المتضررة من جراء كارثة تسونامي، مثل الحد من الضرر ومنع انتقال الإصابة بالفيروس من الأم إلى الطفل، أسهمت في وضع الخطة الاستراتيجية الوطنية المتعلقة بفيروس نقص المناعة/الإيدز. وفي ميانمار، حصل ما يزيد عن ٠٠٠ ٦٠ أسرة على ناموسيات معالجة بمبيدات الحشرات للوقاية من الملاريا.

ثالثا – حالة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام، ٢٠٠٦

ألف – التنسيق في مرحلتي تقديم المساعدات الإنسانية والتعافي

الهياكل الميدانية المكرسة لإدارة عملية التعافي

٦١ – كان لدى سري لانكا بالفعل شبكة من المكاتب الميدانية في ٨ مقاطعات (وكان عددها ١٢ في ذروة عملية التعافي من كارثة التسونامي) أثبتت أنها آلية لا تقدّر بثمن في أعقاب كارثة تسونامي مباشرة وأثناء جهود التعمير التي تلتها. وأنشئت في المناطق المتأثرة بالصراع في الشمال والشرق آليات تنسيق تعكس قيام الأفرقة القطرية، بالاشتراك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، باعتماد وسيلة التقييم الذاتي داخل البلد للتأهب لمواجهة الكوارث الطبيعية. وساعد نقل صلاحية اتخاذ القرارات إلى المكاتب الميدانية على كفالة سرعة التزويد بتقييمات الاحتياجات وسرعة وضع مقترحات مشاريع لجهود التعافي.

٦٢ – وفي إندونيسيا، أنشأ مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في آتشيه ونياس، بالتشاور مع وكالة الإنعاش والتعمير من أجل آتشيه ونياس والحكومات المحلية، آلية تنسيق نموذجية على صعيد الأقاليم. وباعتبار الهيئة الانتقالية المشتركة للتخطيط والرصد على صعيد الأقاليم وهي منتدى التنسيق الرئيسي للأمانة المشتركة، يجري حاليا توسيع دائرة نشاطها لتشمل إقليمي آتشيه ونياس كجزء من استراتيجية الوكالة للتحوّل إلى الإقليمية. ويوفّر المنتدى آلية منظمة لكفالة اتّباع نهج قائم على المشاركة في إعداد وتنسيق وتنفيذ ورصد خطط لتعافي وتنمية الأقاليم بمشاركة ممثلين عن المجتمع المدني (النساء والشباب وقطاع الأعمال التجارية، والرابطات، ورابطات المحاربين السابقين، والزعماء التقليديون)، والمنظمات الدولية، والحكومة المحلية، وبرنامج تنمية كيكاماتان، والمكتب الإقليمي للوكالة، وما إلى ذلك. وافتتح الحاكم أول منتدى نموذجي للتعافي في آتشيه تيمور في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٧. ويجري حاليا الاضطلاع بالأعمال التحضيرية لافتتاح منتديات مماثلة في أقاليم أخرى.

٦٣ – وعلى مستوى المناطق دون الأقاليم، استمر انتشار المكاتب الميدانية التابعة لمكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في آتشيه ونياس وواصل كل منها تقديم الدعم لآلية كيكاماتان للتنسيق والتنفيذ، كل مكتب ميداني في المنطقة المسؤول عنها. ويكثّف مكتب المنسق بدوره الدعم الذي يقدمه للمناطق دون الأقاليم حيث عمليات التعافي بطيئة بصفة خاصة وقدرات الحكومة المحلية ضعيفة. وسيواصل قسم المعلومات والتحليل التابع للمكتب،

من خلال منتدى التنسيق الآنف الذكر، دعم توحيد عملية جمع البيانات عن الاحتياجات والأنشطة التي يستند إليها في عمليتي تحديد الأولويات والرصد على صعيد الأقاليم.

٦٤ - وسعيا لتعزيز التنسيق وتحسين إدارة التحديات والفرص عبر مختلف المجالات المواضيعية والمناطق الجغرافية، قاد مكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في آتشيه ونياس عملية تقييم لتحديد النطاق تستهدف توفير شبكة افتراضية لإدارة المعارف تتكون من أخصائيين وصانعي قرارات دوليين ومحليين في مجالي التعافي/الحوكمة. وهذه الشبكة هي إحدى أفضل الممارسات الدولية للأمم المتحدة وتعرف ''بتبادل الحلول'' وستنشئ ست ''مجتمعات ممارسة'' افتراضية تدعمها أمانة التنسيق والبحوث لكفالة كون الوصفات (الحلول) عالية النوعية وملائمة من حيث التوقيت وموجهة نحو الهدف في جميع مراحل التخطيط والبرمجة والتنفيذ لعمليتي التعافي والحوكمة.

٦٥ - ومن أجل تيسير عملية التعافي، ولا سيما في مجالي المآوى والهياكل الأساسية للمجتمعات المحلية، أُعيد الأخذ بالنهج القائمة على المجتمعات المحلية لكفالة أن تظل المهارات والاستثمارات في تلك المجتمعات وأن تدعم الإحساس بالملكية والتضامن. كما كان تدريب المجتمعات المحلية والموظفين الحكوميين المحليين الذين من شأنهم تعزيز هذه العملية أمرا أساسيا.

باء - نماذج مختلفة للمؤسسات الحكومية المعنية بالمسائل الإنسانية والتعافي

١ - الإصلاح المتواصل لمؤسسات التعافي

٦٦ - في نهاية شهر آذار/مارس ٢٠٠٧، أقر برلمان الحكومة الإندونيسية مشروع قانون طال انتظاره بشأن إدارة الكوارث، وستقوم إندونيسيا، بموجب أحكام قانون إدارة الكوارث، بإنشاء وكالة وطنية لإدارة الكوارث لتوفير القيادة في الحد الشامل من أخطار الكوارث، بما فيها الاستجابة في حالات الطوارئ عن طريق البرامج القطاعية المعتادة، وكذلك بفضل الأموال المخصصة في الميزانيات الوطنية وميزانيات الأقاليم والمناطق. ويقوم القانون على المنطق القائل بأن الحماية من مخاطر الكوارث تقع ضمن حقوق السكان الأساسية، وتؤكد على دور الحكومة بوصفها الجهة المسؤولة عن ضمان هذه الحماية. وتؤكد الأحكام كذلك على اقتضاء إدراج مسألة الحد من مخاطر الكوارث في البرمجة الإنمائية الوطنية، وتخصيص أموال كافية لهذا الغرض. وعلاوة على ذلك، في حالة الإعلان عن وقوع كارثة، تمارس الوكالة سلطات خاصة لقيادة الاستجابة وتنسيقها، بما في ذلك الاضطلاع بأعمال التعافي المبكر، والإصلاح والتعمير، حسبما ينص عليه كذلك القانون الجديد. ويمنح رئيس الوكالة الجديدة رتبة وزير.

٦٧ - وكجزء من المساعدات الشاملة التي تقدمها سري لانكا للجهود الوطنية لإدارة مخاطر الكوارث، فهي تواصل توفير الدعم التقني لمركز إدارة الكوارث وتنمية قدراته، وهو الوكالة الرائدة المنشأة حديثا والمعنية بجميع الجهود المبذولة للحد من مخاطر الكوارث في البلد، وذلك بغية تعزيز إمكانياته في مجال التنسيق وتحسين قدراته على تنفيذ الأنشطة المعتزم الاضطلاع بها في هذا القطاع.

٢ - تقييم الأضرار والاحتياجات

٦٨ - قدم الشركاء في نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي بعض التوصيات الرئيسية التي ينبغي للذين يقترحون إصلاح عمليات تقييم الاحتياجات مراعاتها، ومن بينها ما يلي:

- وجوب التنسيق بين مختلف الوزارات التنفيذية ووكالات جمع البيانات حيث أنه لا يتم تبادل بعض البيانات بشكل روتيني رغم سهولة الحصول عليها؛ ويتعين على الأمم المتحدة وغيرها من أصحاب المصلحة دعم التنسيق بين هذه الوزارات والوكالات وداخلها.

- لكي يتسنى الاستفادة من المعلومات، يتعين تصنيف البيانات وفقا لأصغر قاسم ممكن، أي على مستوى المناطق الفرعية أو القرى، وذلك رهنا بنوع البيانات التي يجري تجميعها؛ وينبغي أن تشمل عملية جمع البيانات السكان غير المتضررين بغية رصد أوجه عدم الإنصاف التي قد تسفر عن عملية التصدي للكوارث أو التي قد تؤدي هذه العملية إلى تفاقمها. وسيزود هذا النهج صانعي القرارات بقاعدة من الأدلة تكون أكثر اتساقا للمساعدة في منع الجهات المستجيبة من ''إحداث أضرار'' من خلال تطبيق سياسات وممارسات هادفة ومفرطة في التشدد.

- من المهم إدراج نسب مئوية وأرقام مطلقة على حد سواء في عملية جمع البيانات لكي يتسنى معرفة مدى الدمار ونطاق الخسائر، فضلا عن قدرة المجتمع المحلي على التكيف مع الوضع.

- إن كون البرمجة الجيدة وصنع القرارات السليمة تقوم على جودة المعلومات يقتضي تحليل البيانات وتحويلها إلى ناتج يفيد صانعي القرارات. وحتى الآن، لم تتمكن النُظم العديدة المنشأة أثناء عملية التصدي لكارثة تسونامي من تزويد صانعي القرارات بمعلومات جيدة بشكل دائم.

جيم – الشفافية والمساءلة إزاء الجهات المانحة بما في ذلك التتبع والإبلاغ الماليان والرصد والتقييم وقياس التقدم المحرز

٦٩ – أشار تقرير الأمين العام، ٢٠٠٦ (A/61/87-E/2006/77) إلى أنه قد استحدثت أدوات عديدة لزيادة الشفافية والمساءلة للجهات الفاعلة العديدة المشاركة في عملية التصدي لكارثة تسونامي. وأحرز تقدم هام في عام ٢٠٠٦ في مجال استحداث واستخدام العديد من هذه الأدوات ولا سيما قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية ونُظم رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي وتحالف تقييم تسونامي.

٧٠ – ولقد جرى الأخذ بتوصية الأمين العام بأن تقدم جميع المنظمات الدولية والمحلية معلومات شاملة إلى نظم قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية (انظر الفقرة ٦٩ من الوثيقة (A/61/87-E/2006/77). وجرى بانتظام تحديث القواعد الوطنية الأربع لبيانات المساعدة الإنمائية المنشأة لتتبع المساعدة المتعلقة بالتعافي والتعمير وتوفير بيانات عن كل مشروع على حدة بشأن ما يتجاوز قيمة ٧ بلايين دولار من المساعدة وبشأن أكثر من ٢ ٥٠٠ من فرادى المشاريع. وبإمكان أفراد الجمهور والحكومات والجهات المانحة وجميع الأطراف المهتمة الاطلاع بأنفسهم على قواعد البيانات، وتوفر التقارير المعدة سلفا الموضوعة على المواقع القطرية لسري لانكا وتايلند على الإنترنت معايير جديدة للمساءلة والشفافية. ولقد تم اطلاع المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات على قواعد البيانات هذه واستخدمتها هذه المنظمة في معرض استعراضها للمساعدة المتعلقة بكارثة تسونامي.

٧١ – ووجه التركيز الرئيسي للدعم التقني الذي تقدمه الأمم المتحدة لقواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية نحو بناء القدرات في الوكالات الحكومية التي تدير قواعد البيانات لصيانة وتحديث النظم محليا بغية كفالة استدامة الأداة في الأجل الطويل. ولقد ترتب عن العنصر الثاني تطويع النظم لتمكينها من بلوغ أهداف واسعة النطاق وطويلة الأجل في مجال المساءلة والشفافية، وهي أهداف تتجاوز الأهداف المتصلة بكارثة تسونامي. ومن ثم، فقد جرى تكييف قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية في سري لانكا لتتبع مشاريع تتناول الصراع بالإضافة إلى المساعدة المتصلة بكارثة تسونامي، بينما تطور النظام في ملديف صوب تتبع الميزانية الوطنية عموما، بما فيها الموارد المحلية المستخدمة لإعداد برنامج استثمارات القطاع العام.

٧٢ – ولقد أعدت تقارير على مستوى الجزر والمقاطعات والمناطق ووزعت على الجهات الفاعلة المحلية بغية كفالة أن توفر قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية دعمها لعملية صنع قرارات أفضل من خلال مهام التخطيط والرصد التي تضطلع بها، فضلا عن الأهداف

المتصلة بالشفافية والمساءلة. ولقد أدرجت كذلك معلومات مستقاة من قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية في نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي، مما وفر بيانات مالية ونواتج مشاريعية وبيانات عن النتائج من أجل تكملة مجمل مؤشرات التقدم المادي والإنمائي. وفي إندونيسيا، أدمجت قاعدة البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية في قاعدة بيانات عملية التعافي في آتشيه – نياس التابعة لوكالة الإنعاش والتعمير، وذلك كأداة للرصد والتخطيط.

٧٣ - وإن نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي هو إطار تحليلي مشترك مصمم لمساعدة الحكومات ووكالات المعونة والسكان المتضررين على تقييم ورصد معدل تحقق عملية التعافي من كارثة تسونامي واتجاهها. وهو يتألف من أربعة عناصر رئيسية، هي: (أ) مؤشرات النتائج والآثار المجمعة إلى حد كبير من خلال الدراسات الاستقصائية الحكومية الحالية، و (ب) مؤشرات الرصد الأساسية والمحددة الأقطار المجمعة إلى حد كبير بواسطة نُظم المعلومات المعتادة، و (ج) مختلف الطرائق المصممة لقياس منظورات السكان المتضررين، و (د) طرائق توعية إضافية وغيرها من الطرائق للسماح باستخدام منظور ثلاثي يُساعد في تحليل وتفسير النتائج النوعية. ومن المهم أن إطار نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي قد شرع في معالجة ثغرات كبيرة في النهج التحليلية التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الجهات الفاعلة المشاركة في أعمال التعمير. ولقد بيَّنت التحليلات التي أجريت في سري لانكا وإندونيسيا وملديف كيفية التمكن من مواءمة البيانات القائمة مع تقييمات الاحتياجات الحالية وتصنيفها حسب المناطق الفرعية أو الجزر أو القرى لكي تبين التقدم الهام المحرز والإفراط العرضي في الالتزامات، فضلا عن الثغرات الواسعة في أعمال التعافي.

٧٤ - وأعد تحالف تقييم تسونامي خمسة تقييمات مواضيعية وتقريرين توليفيين في عام ٢٠٠٦. وجرت الإشارة في التقرير التوليفي الأول إلى النتائج الرئيسية وإلى أكثر من ٢٠٠ توصية فرعية. ويواصل أعضاء التحالف نشر النتائج على مختلف الجهات الفاعلة، والأمر الذي يحظى بأهمية أكبر هو أن أعضاء التحالف شرعوا في وضع معايير لاستخدام التوصيات. ومن المنتظر أن يستمر هذا العمل أثناء عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ إلى جانب التخطيط لمناسبات بارزة تقوم فيها الوكالات والمنظمات غير الحكومية الدولية والثنائية وغيرها بمناقشة نهجها لاعتماد توصيات التحالف التي جرت الإشارة إلى العديد منها في جميع أجزاء هذا التقرير.

١ - الدعم المقدم إلى قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية

٧٥ - ينبغي لجميع المنظمات المحلية والدولية أن تدعم جهود السلطات الحكومية المختصة كي تتحمل المسؤولية الكاملة عن إدارة وكفالة استدامة قواعد البيانات الخاصة بالمساعدة الإنمائية، بما في ذلك تكييفها بشكل مستمر مع أوجه الاستخدام المتصلة بالمساءلة والشفافية في مجالات تتعدى كارثة تسونامي وزيادة التكامل مع الهياكل الحكومية المحلية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني. وقد نجحت سري لانكا محليا في تعبئة مزيد من التمويل المقدم من المانحين (من حكومة النرويج) لقاعدة بياناتها الخاصة بالمساعدة الإنمائية. وسيضمن هذا الأمر الاستمرارية في رصد التعهدات المالية ومدفوعات السداد كما أنه يعرض إمكان مواصلة توسيع نطاق قاعدة البيانات هذه بغية إدراج استخدامها في تتبع النواتج على مستوى التصنيف (مثلا)، وباعتبارها أداة للتخطيط على المستوى المحلي.

٢ - تقديم الدعم إلى نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي

٧٦ - أعد قسم المعلومات والتحليل التابع لمكتب منسق الأمم المتحدة لعمليات الإغاثة في آتشيه ونياس، بالتعاون مع وكالة الإنعاش والتعمير وحكومة المقاطعة، تقريرا عن مجموعة مؤشرات التعافي من كارثة تسونامي، الذي عرضته الوكالة خلال حلقة العمل بشأن نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي المعقودة في بانكوك من ٢١ إلى ٢٣ آذار/مارس ٢٠٠٧. وكان أصحاب المصلحة التقوا قبل ذلك في إطار حلقة عمل وطنية نظمها قسم المعلومات والتحليل لوضع مشروع خطة عمل لإندونيسيا من أجل تطبيق المعايير التي يتوخاها هذا النظام.

٧٧ - وطلبت حكومة سري لانكا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قيادةَ الجزء المتعلق بالتقييم النوعي من مبادرة نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي خلال حلقة عمل عُقدت في أيار/مايو ٢٠٠٦ ببانكوك. وقد انكبّ البرنامج على إجراء دراسات استقصائية لتصورات المستفيدين (من خلال استبيان شبه منظَّم) في خمس مناطق متضررة. كما يستفيد البرنامج حاليا أيضا، إلى جانب جامعة كولومبو، من مشروعه لعمليات التشاور مع السكان بشأن التعافي من كارثة تسونامي الذي حقق نجاحا كبيرا والذي اضطلع به في عام ٢٠٠٥ لإجراء مناقشات مركزة ضمن أفرقة مع لجان المستفيدين في جميع أنحاء المناطق الست المتضررة، وذلك كجزء من الجهد المبذول في إطار هذا النظام. ويؤمَل في أن يوفر هذان العنصران مجموعة شاملة من البيانات النوعية عن تصورات المستفيدين بشأن عملية التعافي. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومنظمة الصحة العالمية الدعم إلى الموظفين الرئيسيين في نظام الأمم المتحدة للمنسقين المقيمين الدعم

في ما يتعلق بإجراء التحليلات في المناطق والمناطق الفرعية في قطاعات الصحة والتعليم وأسباب المعيشة، الأمر الذي يظهر بشكل إضافي القدرات الكامنة في إطار النظام كأداة للتخطيط.

٧٨ - وقادت حكومة ملديف من خلال وزارة التخطيط والتنمية الوطنية تنفيذ نظامٍ لرصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي بدعمٍ مستمر من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الصحة العالمية والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وبهدف مواصلة إحراز تقدم والاستفادة من قدرات الحكومة على نحو قابل للاستمرار، قدمت الوزارة ثلاثةَ مقترحات واسعة النطاق تسعى حاليا إلى توفير الدعم لها.

٧٩ - وبشكل عام، أُحرز تقدم ملحوظ في مواصلة تطوير واختبار إطار نظام رصد وتقييم آثار التعافي من كارثة تسونامي. وأضافت البلدان المشاركة إلى الإطار مؤشرات للحد من المخاطر في نيسان/أبريل ٢٠٠٧ وحدَّثت مؤشرات أخرى تعكس التغييرات الهامة التي تطرأ على حالة التعافي في معظم البلدان. ويبذل حاليا بَلَدان اثنان على الأقل جهودا من أجل ربط إطار النظام بإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بغية تحقيق انتقال سلس في ما يتعلق بأنظمة الرصد والتقييم التي تحظى بدعم أصحاب مصلحة مختلفين، وكذلك، وهذا هو الأهم، من أجل تشجيع عملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على تمكين قدرات صانعي القرار المحليين عن طريق دعم تصنيف البيانات وتحليلها على أدنى مستوى ممكن. ويعمل حاليا عدد قليل من البلدان مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرهما على تطبيق هذا النهج في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣ - إتاحة المعلومات عن المساءلة للمجتمع المدني

٨٠ - لا تزال الشفافية والمساءلة تُعتبران عاملين أساسيين في برامج التعافي من كارثة تسونامي وقد نُفذت مبادرات عدة سعيا إلى معالجتهما. وشرعت منظمة إيد واتش في مبادرة رائدة مكَّنت المستفيدين أنفسهم من رصد تنفيذ مشاريع التعافي من كارثة تسونامي مثل مشروع غالّيه السكني.

دال - الحد من المخاطر، والإنذار المبكر بأمواج تسونامي، وإدراج الوقاية في التخطيط الإنمائي

٨١ - منذ وقوع كارثة تسونامي، والعديد من أنشطة تقييم وتعزيز أنظمة الإنذار المبكر بأمواج تسونامي تركز بشكل رئيسي على إنشاء هيكل إدارة لهذا النظام، وعلى تنفيذه

التقني، وعلى توعية الجمهور والتأهب، إلى جانب تركيزها على التدريب والمشورة التقنية وما يتصل بهما من أنشطة.

٨٢ - ويُضطلَع بالعديد من الأنشطة التدريبية الهادفة التي تضم أكثر من ١٥٠ مسؤولا وباحثا وطنيا في بلدان المحيط الهندي وهي لا تزال مستمرة. كما جرى إصدار مواد هي أحوج ما تكون تلك البلدان إليها كمواد لتوعية الجمهور ومواد تثقيفية تُرجمت إلى العديد من اللغات المختلفة في تلك المنطقة. كما اعتُمدت سلسلة من المعايير الرئيسية لقياس التقدم المحرز في إنشاء جهات تنسيق رسمية للإنذار بأمواج تسونامي، وفي تعزيز الشبكات والاتصالات المتعلقة بكشفها، ووضع خطط وطنية شاملة لكل بلد مشارك في العملية.

٨٣ - ويشمل اليوم نظامُ الإنذار المبكر بأمواج تسونامي في المحيط الهندي شبكات مراقبة للاهتزازات والمحيطات، ومراكز إقليمية للتحليل والتنبيه، ومراكز وطنية للإنذار بأمواج تسونامي موصولة بالأنشطة الوطنية لتقييم المخاطر والتأهب لها. وأنشأت خمس وعشرون دولة (من ٢٨ دولة ممكنة) جهات تنسيق رسمية للإنذار بأمواج تسونامي قادرة على تلقي ونشر التنبيهات المتعلقة بأمواج تسونامي على مدار الساعة. ويوفر فريق التنسيق الحكومي الدولي لنظام الإنذار بأمواج تسونامي في المحيط الهندي والتخفيف من آثارها الذي تقوم اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) بتنسيق أعماله، مثالا ممتازا عن التعاون بين الدول الأعضاء ومؤسسات الأمم المتحدة والمانحين. فهو الذي يبتّ في التكنولوجيات الأساسية المقرر استخدامها وفي آليات الحكم والتمويل والتعاون والاتصالات على الصعيد الإقليمي.

٨٤ - وحتى آذار/مارس ٢٠٠٦، كانت ٢٠ من البلدان الـ ٢٨ المشاركة في نظام الإنذار بالمحيط الهندي تفتقر إلى خطط وطنية لإنشاء نظام للإنذار المبكر بأمواج تسونامي وللاستجابة لها. وحتى ١٨ أيار/مايو ٢٠٠٧ كانت ١١ من بلدان المحيط الهندي قد قدمت خطط عمل وطنية لسد هذه الفجوة في تنمية القدرات الوطنية. ويقدم اتحاد من سبعة شركاء في نظام الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث الدعم في مجالي المشورة والتنفيذ إلى الحكومات المتعثرة في تنمية قدراتها الوطنية.

٨٥ - وفي إطار التنسيق الذي تضطلع به أمانة الاستراتيجية الدولية للحد من الكوارث، تحقَّقَ إنجازٌ رئيسي هو إنشاء آليات للشراكة والتنسيق تشمل طائفة واسعة من الشركاء والمانحين، الأمر الذي يوفر مثالا على الفائدة من وجود جهاز متكامل من أجل دعم تنفيذ إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥ - ٢٠١٥: بناء قدرة الأمم والمجتمعات على مواجهة الكوارث[٢].

(٢) A/CONF.206/6 و Corr.1. الفصل الأول، القرار ٢.

ويعتمد مستقبل إطار عمل هيوغو على توافر التمويل واستمرار الحكومات في الوفاء بتعهداتها. وتقع على عاتق الحكومات الوطنية ووكالات التمويل مسؤولية الإقدام على توفير ذلك. وعلى المستوى الوطني، تعكف البلدان على تحديد مسؤوليات أكثر وضوحا بما يكفل تركيز أنظمة الإنذار المبكر على الناس. إلا أن العناصر الحيوية لتأهب المجتمعات المحلية وتثقيفها وبرامج التوعية غير متوافرة عموما في معظم البلدان. ولم تقم سوى قلة من البلدان بوضع خطط طوارئ لمواجهة أمواج تسونامي أو باختبار إجراءات الاستجابة لحالتي أمواج تسونامي والزلازل. وعلاوة على ذلك، لا يزال يتعين جمع الكثير من البيانات اللازمة لوضع هذه الخطط. ومع ذلك، فقد بات لدى جميع صانعي السياسات وعي أكبر بأهمية الحد من هذه الكوارث والقضايا البيئية.